المقدمة

يعـــالج هـــذا المؤلف موضوع الإدارة الجزائرية بمستوياتها المركزية والمحلية. والمقاربة لهذا الموضوع هي وليدة الممارسة الواعية والنظرة الموضوعية والنقدية.

ثـــم إن للممارسة والمعايشة من الأهمية ما يسمح للباحث في علم لاجتماع أن يتغلغل في أعمـــاق الأســـباب والمســـببات الحقيقـــية : الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والنفسية، وغيرها التي تقف وراء حركية وحيوية المؤسسة الإدارية. لذلك فإن محاولتنا هذه للإلمام الشامل والتنظـــير لهـــيكلة وسير الإدارة لا يقلع عن الواقع، بل يعتمد عليه كل الاعتماد ويستند إليه كل الاستناد.

والنظرة السوسيولوجية لها من الشروط والمتطلبات والمقاييس ما يؤهلها لأداء مهمة الفهم والتفســـير والتحليل الموضوعي للمواضيع الشائكة مثل موضوع الإدارة. ومع أن الذاتية لا تطغى كل الطغيان على التحليل، فإنه لا بد أن يصاحبها الحذر والاحتراس الإبستمولوجيين.

ثـــم إن الإدارة الجزائـــرية كتنظـــيم تحوي من الطاقات والكفاءات ما أثبت، إلى حد بعيد، إيجابياتها في تأطير عمليات التنمية والتطور والتغيير، وهي لا تحتاج للمداهنة ولا المدح بسبب ما أنجزته منذ السنوات الأولى للاستقلال.

وأمـــا التحلـــيل العلمي، وخاصة منه التحليل السوسيولوجي، فيتطلب الكشف عن مواطن الضـــعف ومصادر الاختلالات، لأن ذلك هو السبيل إلى التغيير والتحسين والإصلاح. وقد لاحظنا ولمســـنا علـــى مرّ العقود كيف أن كلّ إصلاح وتغيير مؤسس على سوء فهم أو فهم خاطئ، بعيد عن الواقع، لا يؤدي مبتغاه أبدا، ولا يحقق نتيجة على الإطلاق، بل لا يتعدى الأمر ما هو سطحي ولا يتم تغيير ولا إصلاح إلا القشور.

ثم إن معالجة موضوع كموضوع الإدارة الجزائرية ليس بالأمر الهين الذي يريح صاحبه لـــدى مقاربـــته، إذ المؤسسة (أو المؤسسات) الإدارية تهيمن هيمنة تامة ورهيبة على كل جوانب الحياة في المجتمع الجزائري، تماما مثلما هي الحال في مجتمعات العالم الثالث كلها.

و يـــزداد الأمـــر تعقيدا لمّا يكون للباحث صلة وارتباط بموضوع البحث. ونلمس صعوبة طـــرح هذه الإشكالية التي تعالج أهم القضايا والموضوعات التي تطرح نفسها على أرض الواقع، عندما نتطرق إلى مواضيع تهيمن على حياة المجتمع مثل البيروقراطية والخدمة العمومية و الحياة الديمقراطـــية المتمثلة في حرية التعبير والتجمّع والمساهمة في تسيير شؤون الأمة والدولة، وغير ذلك.

وإذ أنـــنا لا ننفـــي إمكانـــية التحلـــيل العلمي والموضوعي رغم ارتباط الباحث بموضوع البحـــث، فإننا نعتبر أن الاطلاع على الميدان وعلى واقع المؤسسات والهياكل والفاعلين وأساليب

عمـــل والمعاملات والممارسات، يسمح للباحث بتسطير أولوياته ووضع ترتيبه الخاص للمواضيع التي تتطلب المعالجة والطرح.

إلا أنـــنا خـــلال بنائـــنا لموضوعنا ومحاولة طرح أهم ما كنّا نراه أهلا أن يطرح، أدركنا التعقـــيد الذي وصلت إليه حالة أو وضع المؤسسات الإدارية بكامل أصنافها : اجتماعية، اقتصادية وسياسية، أودت في آخر المطاف إلى تعطيل ذات المؤسسات، و إلى الانفصال التام والطلاق بينها و بين المواطن الذي هو، في واقع الأمر، سبب وجودها وهدف أنشطتها.

فالمؤسســـة الاقتصـــادية في الجزائر، مثلا، تنتج مواد ومنتجات لا يشتريها المواطن، بل وبكـــل صراحة وعلانية، يرفضها ويفضّل ما هو أجنبي عليها، حتى أصبح كل ما هو من الخارج دليل على الجودة وكل ما هو إنتاج وطني منبوذ.

أمـــا علـــى المستويين الاجتماعي والسياسي فإن أي مواطن في أقصى نقطة من الوطن، مـــثلما فـــي العاصـــمة وكبار المدن، يجزم بأن الإدارة رهينة بين أيدي المسئولين عنها الذين لا يعـــبأون بالمواطن ولا بخدمته، وكل ما يشغل بالَهم ووقتهم هو تحقيق مصالحهم الخاصة (الخاصة بالأفـــراد وبالجماعات، سواء كانت الجماعات عائلات أو عشائر). والإدارة لا تبالي بـــ"المشاكل" التـــي يعيشـــها المواطـــن يومـــيا في ميادين الخدمة العمومية كالصحة المتدهورة والنقل المعطل والعمـــران الفوضوي، والملفات الإدارية التي لا ينتهي من تكوينها وإيداعها كي تضيّعها الإدارة فلا يقضي حاجة هو في انتظار قضائها من زمان.

والواقـــع المـــرّ كهذا الذي يعيشه المواطن في الجزائر هو الذي يفرض نفسه بحدة وبشدة على من مارس الإدارة أو احتكّ بها من الداخل أو من الخارج، ولا يسمح بطرح انشغالات بسيطة ولا تساؤلات سطحية حول قضية جوهرية كالمؤسسة الإدارية وما له علاقة بها.

ومن ثم فإننا عزمنا على مساءلة جدية و عميقة لتاريخ وبناء وهيكلة المؤسسة الإدارية، و كـــذا سلوكها وثقافتها حتى نمهد لتحليل علمي، مادي وموضوعي لمختلف الجوانب. وهو ما أدى بـــنا إلـــى تبنـــي مقاربة ثلاثية، تحاول، قدر المستطاع، تهيئة عوامل الإجابة على الأسئلة الكبرى الثلاثة المتعلقة بالإدارة الجزائرية، وهي: من أين؟ وكيف؟ ولماذا؟

والأجوبـــة علـــى هذه الأسئلة تترجم المقاربات التاريخية (من أين؟)، والوظيفية (كيف؟) والفلسفية (لماذا؟)، التي شكلت الأبواب الثلاثة الكبرى للبحث.

ففـــي الباب الأول الذي يعالج المقاربة التاريخية حاولنا أن نتتبع، في خمسة فصول نشوء وتكـــوّن الإدارة الجزائـــرية الحديـــثة، الذي يرجع، في الواقع، إلى عهد العثمانيين الذين أخرجوا الجزائـــر مـــن فلـــك الفوضى الداخلية التي زادتها الحروب مع الأوربيين عموما، ومع الصليبيين خاصة بقيادة الإسبان، حدة. فعالجنا في هذا الباب النقاط التالية:

- **الفصل الأول:** الإدارة الجزائرية زمن الدولة العثمانية، من حيث تكوّنها التاريخي وهيكلتها وطريقة تعاملها مع مكوّنات المجتمع الجزائري كالقبائل والفئات الأخرى، وما ينجرّ عن ذلك من علاقات اجتماعية واقتصادية وسياسية.
- **الفصل الثاني:** مرحلة الأمير عبد القادر والرؤية الجديدة والسديدة لمهمة الدولة وخدمة الصالح العام وبناء الأمة، مع اعتبار الزمن المحدود الذي أقام فيه أركان الدولة الجزائرية، إضافة إلى ظروف الحرب ضد الاحتلال التي حتّمت عليه ظروفا استثنائية للعمل.
- **الفصل الثالث:** الإدارة الجزائرية زمن الاحتلال و الاستدمار الفرنسي: وقد حاولنا استقصار المناهج الاستدمارية والمؤسسات التي وضعها لخدمة المشروع الاحتلالي الاستغلالي، وتطور الوظائف والقوانين الخاصة، أدت كلها إلى بناء علاقات توتّر واضطراب ورفض ومقاومة من جهة، وقمع وتعسف واستغلال من جهة أخرى.
- **الفصل الرابع:** أين تمت معالجة الإدارة الجزائرية بعد الاستقلال من حيث استمرارية العمل بنفس الهياكل والموظّفين والمناهج الإدارية التي كانت سائدة زمن الاستدمار، وما كان لذلك من انعكاسات ظاهرة وباطنة.
- وقد عالجنا في **فصل خامس** أهم انعكاسات الممارسة الإدارية التي تتمثل في البيروقراطية. وقد عالجنا البيروقراطية على اعتبارها أسلوبا إداريا وتسييريا وكذلك كفئة اجتماعية فاعلة نافذة في المجتمع الجزائري.
- وقد ختمنا الباب الأول **بخاتمة أولى** تبرز كيف أن المسار التاريخي للإدارة الجزائرية التي تشكلت، على مر قرون، من أجل القمع والمراقبة والمعاقبة، لا يسمح لها أن تؤدي، بعد الاستقلال، مهام التنمية الوطنية وخدمة المواطن والصالح العام، إذ هي على ما هي عليه اليوم تعسّر حياة المواطن أكثر مما تيسرها.

أما في الباب الثاني الذي يعالج "المقاربة الوظيفية"، فقد حاولنا وضع المؤسسة الإدارية تحت مجهر علوم التسيير الحديث management ، لنتبيّن مدى مسايرتها للقواعد العصرية الضرورية للسير الحسن في كل تنظيم، ومدى استعمالها لهذه القواعد والتقنيات. وقد قمنا بذلك آخذين بالاعتبار خصوصية الإدارة كمؤسسة عمومية تختلف عن باقي المؤسسات (وخاصة منها الاقتصادية).

وقد فصلنا هذا الباب إلى خمسة فصول عالجنا فيها على التوالي:

- **الفصل الأول:** خصوصيات الإدارة كتنظيم
- **الفصل الثاني:** الموارد البشرية في الإدارة الجزائرية
- **الفصل الثالث:** الاتصال في التنظيم الإداري الجزائري
- **الفصل الرابع:** الثقافة التنظيمية للإدارة الجزائرية
- **الفصل الخامس:** الحكم الرشيد في الإدارة، معالم.

أمـــا فـــي الـــباب الثالث الذي يعالج "المقاربة الفلسفية"، فإننا طرحنا السؤال : لماذا تسلك الإدارة هذا لسلوك؟ وحاولنا الإجابة عليه، في أربعة فصول، بالتنقيب ليس في الإدارة نفسها كبناء وهـــيكل، بـــل بالـــرجوع إلى المؤسسة التي تستمد منها الإدارة كيانها وسلطتها وقوتها، ألا وهي الدولة.

وبعـــد توطـــئة ابستمولوجية أوضحنا فيها موقفنا وموقف بعض المفكرين إزاء نسبية الإنتاج المعرفي الذي يكون متعلقا بواقع دون غيره، ومن ثم محدودية فاعلية المفاهيم النظرية التي لا يمكنها أن تكون كونية، عالجنا

- فـــي **الفصـــل الأول:** الأصول الغربية لمفهوم الدولة وأبرزنا من خلال المسار التاريخي الأوروبي الغربي خصوصية هذا المفهوم في التاريخ (تاريخ أوروبا الغربية).
- أمـــا فـــي الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى الجانب النظري بمعالجة مفهوم الدولة عند عدد من كبار الفلاسفة الاجتماعيين الأوروبيين لنؤكد في آخر المطاف أن الدولة كواقع وكمفهوم هي وليدة بعض مجتمعات أوروبا الغربية دون سواها، انتشرت كنموذج، في ما بعد، إلى باقي أنحاء أوروبا ثم باقي العالم، لما حققته الـــبورجوازية الأوروبـــية (الفرنســـية والإنجلـــيزية خاصة) والرأسمالية من انتصارات وتفوق في العالم.

- وفي **الفصل الثالث:** وحتى لا يكون استدلالنا عقيما، جاء تأكيدنا على هذه النسبية بمعالجـــة الأصـــول الشـــرقية لمفهـــوم وواقع الدولة، من خلال ما أسميناه بـــ "الـــنموذج الخلدونـــي" الـــذي يتضمن منهج ابن خلدون ومجموعة المفاهيم التي وضـــعها لتحلـــيل واقـــع مجتمعاته البربرية والعربية. وهو "النموذج البديل" الذي يستوجب في نظرنا التنقيب والاستكمال.
- وفـــي **الفصـــل الرابع** والأخير، حاولنا إبراز فاعلية النموذج الخلدوني من خلال أعمـــال مفكريـــن جزائرييـــن وعـــرب عصريين. وقد تطرقنا إلى مفهوم الأبوية

الجديـــدة عـــند هشـــام الشـــرابي، ومفهـــوم العلاقات "الإخوانية" في المؤسسات الاقتصادية عند أحمد هني، ومفهوم "شخصنة السلطة" في الممارسة السياسية عند محمـــد حربـــي، وأخـــيرا مفهوم البورجوازية "الفاشلة" في الحركية الشاملة للبناء الوطني عند فرانتز فانون.

وفي النهاية خلصنا إلى **خاتمة عامة** سمحت لنا بالخروج بالاستنتاجات التالية:

1. أن المقاربـــة التاريخـــية أظهـــرت لـــنا أن الإدارة التي تأسست، أصلا، لأجل القمع والمراقـــبة والمعاقـــبة والمتابعة على مدى خمسة قرون لا يمكنها أن تصبح، في نفس الأشـــكال، إدارة خدمـــة عمومـــية تبنـــي علاقات جادة مع مواطن صالح إلا إذا أحدثت التغييرات الجذرية اللازمة.
2. أن المقاربـــة الفلســـفية بيّنـــت لنا أن النظام الدولتي الذي اقتبسته مجتمعاتنا (ولو أنه فـــرض علـــيها فرضا مسبقا) غير لائق ولا فعّال ولا عملي في محيط يبني علاقاته على القيم العائلية والعشائرية.

ومـــن ثـــم فهيكلة الإدارة المستوحاة من نظام للدولة الغربية غير لائق هو الآخر لتسيير أمور هذه المجتمعات بما في ذلك المجتمع الجزائري.

3. أمـــا المقاربـــة الوظيفية فقد بيّنت لنا أن الإدارة لم تقْدِم على إصلاح أحوالها لتكييف هيكلـــتها ومهامها مع الوضع العام الذي جدّ في المجتمع الجزائري منذ خمسة عشر سنة علـــى الأقـــل. فالملاحظ في محيطنا وحياتنا اليومية أن المجتمع تقدّم والإدارة لا زالت تراوح مكانها.

إن المجتمعات التي تتمنى إلى ما يسمى بالعالم الثالث، أو تتعت على أنها متخلفة أو في طريق النمو، تعيش حياتها الاقتصادية والاجتماعية و السياسية على طريقة خاصة بها تكاد تكون معيارية ونموذجية في حين يراها آخرون "لا معيارية". ذلك أنها تتمحور حول مؤسسات قليلة معيّنة تأخذ القسط الأوفر من الوقت و تستولي على الحجم الكبير من النشاطات، على اختلاف أنواعها، في المجتمع.

ويمكـن اعتـبار الإدارة أنها المؤسسة التي تنظّم و تؤطر و تراقب كل هذه النشاطات، و تفـرض نفسها كمؤسسة رئيسة كبرى ذات الأهمية البالغة في المجتمع. وقد ورد عن أحد المحللين أن "الصناعة الرئيسية في البلاد "المتخلفة" هي حاليا الإدارة".[1]

أضـف إلى ذلك أن الإدارة في هذه المجتمعات تكاد تكون متلاصقة بالدولة، من حيث أنها المؤسسة الجامعة لكل مهام و نشاطات هذه الدولة.

لذلـك تـأخذ الإدارة الأهمية الكبرى، وهي أهل لذلك إذ أنها تؤثر في حياة الأفراد وفي تنظيم وسير المجتمع برمّته.

وإثـباتا لذلك يقول أحمد محيو[2]: " وقد وجدت الإدارة أولا أن نشاطاتها امتدت إلى جميع قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية فبدأت تبتعد شيئا فشيئا عن المبادرة الخاصة."

وإن اسـتحالة الفصـل بين الميادين السياسية والإدارية في المجتمعات النامية من الأمور التـي أدت إلى تضخيم مكانة الإدارة[3] وتسخيرها لتحقيق الأهداف التي تسطرها السلطة السياسية لنفسها. وهو ما يجعلنا نجزم كذلك باستحالة استقلالية الإدارة في هذه المجتمعات.

"وهكـذا يتبيـن أن الإدارة أكثر من أنها خاضعة للسلطة السياسية والتنفيذية بالأخص، بل إنهـا تشـكل معها جسدا واحدا. لذلك يصعب علينا التفكير في الفصل بينهما فصلا حقيقيا، على غرار ما هو قائم في النموذج الغربي الذي استلهمنا منه".[4]

و يمكـن الحديـث عن استحالة تطبيق النموذج الفيبيري الذي يعتمد على حياد المؤسسة الإدارية بحيث لا يستجيب الموظفون فيها إلا لما تمليه عليهم وظائفهم من واجبات موضوعية.[5]

---

[1] دومون R. Dumont ، في أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ترجمة محمد عرب صاصيلا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990 ، ص 67

[2] نفس المرجع، ص 69

[3] Moussa FADEL, Annuaire de l'Afrique du Nord, 1974, p 155

[4] Idem p 156

ثم إن السعي إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والدور الذي تلعبه الإدارة في ذلك هو الذي أعطاها المكانة التي تعرفها اليوم.

فقد أصبحت الإدارة تحتل الصدارة في ميادين التوظيف والاستثمار والتسيير، وتتدخل في الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية، إضافة إلى ما ذكرناه من علاقة حميمة مع السياسة.

كما أن الإدارة في هذه المجتمعات تتدخل لتنظيم كل جوانب الحياة اليومية، لذلك فهي متواجدة في كل زمان و مكان، مما يجعلها تأخذ على عاتقها كمّا هائلا من النشاطات و المهام، الأمر الذي يؤدي بها إلى إهمال أغلبها و الإخفاق في أداء القلّة القليلة الباقية منها على أكمل وجه.

و الحال كذلك بالنسبة للمجتمع الجزائري، بحيث أن المؤسسة الإدارية التي تعتبر، إلى حد بعيد، مهيمنة على المجتمع، متواجدة بكثافة زمانيا و مكانيا و وظيفيا. و قد أدت على مدى القرون الوظائف العديدة و المتنوعة التي أسندت إليها وتأسست من أجلها :

- إدارة احتلال و استغلال و جلب الضرائب
- إدارة مراقبة واحتواء للسكان و محاسبتهم
- إدارة متابعة وعقاب
- إدارة تنمية و خدمة عمومية
- مؤسسة بيروقراطية ذات تشعّبات يستحيل التحكم فيها.

كل هذا يجعل من الإدارة الجزائرية موضوعا للبحث و الدراسة و التحليل يفرض نفسه على المثقف مثلما يفرض نفسه على العام و الخاص، لما لذلك من تأثير في حياة الأفراد والجماعات.

ثم إن النداء إلى الاهتمام بهذا النوع من المواضيع و بهذا الموضوع بالذات يصبح ملحّا إذا علمنا أن المعالجة العلمية والموضوعية له نادرة، خاصة من وجهة نظر العلوم الاجتماعية. وإن وجدت فإنها تعتمد مقاربات سطحية لا تذهب إلى الأعماق في فهم و تفسير أصول السلوك والممارسات الإدارية و البيروقراطية، و كأن هذه الأخيرة نابعة من كيانات آلية ميكانيكية لا علاقة لها بالمجتمع.

بينما الإدارة و المؤسسة الإدارية هي، أولا و قبل كل شيء، **كيان اجتماعي منظّم** تعيش فيه مجموعات متعددة، و تتعايش فيه، لتؤدي وظائف تتماشى مع مكانتها، وتؤسس علاقات ممتدة مع المحيط الخارجي القريب المباشر و البعيد.

و النظرة إلى **الإدارة** على أنها **كيان اجتماعي** تسمح لنا، إن لم نقل تحتّم علينا، أن نُخضعها إلى **التحليل السوسيولوجي** أكثر منه إلى التحليل القانوني و السياسي.

---

[5] Idem

والتحليل السوسيولوجي يسمح بتفكيك الآليات التي يتمحور حولها تنظيم الحياة الإدارية وما يتصل بها من فاعلين و من رهانات ومصالح.

و مـا لا بـد أن نسـلّم بـه، في هذا الباب، هو أن المؤسسة الإدارية بشقّيها المركزي و المحلـي كانـت و لا زالـت، إلى أيامنا هذه، تطغى عليها، في ميدان الممارسة، الصيغة التقليدية الكلاسـيكية، أي القانونـية البحـتة، لمعالجـة الأمور، بحيث أنها تُعامل و تستعمل كآلة لاتخاذ القرارات و المراسيم لتنظيم ميادين النشاط والعمل والحياة، أو لحل مشكلات و قضايا تطرح على المجتمع بكامله، أو على شريحة من المجتمع.

و "الإداريـون" الـذي يُشرفون على العمل الإداري وعلى المسؤولية الإدارية مقتنعون و متشـبّعون بفكـرة مفادها أنهم يقومون بعملهم على أحسن وجه. و كلما وجدوا أنفسهم في أوضاع معيـنة، و أمام مشكلات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو ثقافية فانهم يتخذون قرارات إدارية وتنظيمـية ينتظر منها أن تحلّ المشكلة أو تنظّم الـميدان "آليا" وفور صدور الفـعل الإداري. و فـي الغالب لا يحدث شيء ولا تجد القرارات منفذًها إلى التطبيق و حل المشكلة. بل، في الكثير مـن الحـالات، يحـدث عكس ما كان منتظرا من النصوص القانونية و التنظيمية، أي أنها تخلق عراقيل وتولّد مشكلات أخرى، بسبب سوء فهمها أو إساءة تطبيقها.

لذلـك وجـب علينـا فـي هذه الفرصة أن نُبرز جليا، ونؤكد، أيّما تأكيد، على النظر إلى المؤسسـة الإداريـة على أنها جزء من المجتمع تتعامل معه وتتدخل في أمور حاسمة خاصة به وبشرائحه ومكوّناته المختلفة، وما يتصل بذلك من خدمة عمومية تقدّم للجميع.

لذلك فإن علم الاجتماع كعلم قائم بذاته جدير بأن يعالج و يفحص جوانب هذه المؤسسة، و يسـائل نشـاطاتها ووظائفها و سلوكها و يضعها تحت مجهر المفاهيم و النظريات السوسيولوجية التـي تكشـف عن خبايا و بواطن المسببات الحقيقية التي تجعل من هذه المؤسسة ما هي عليه في الواقع.

وإن حتمـية التحليل السوسيولوجي تفرض نفسها في هذا الميدان لما للمقاربة القانونية، أو القانونيـة، التقليـدية للإدارة من خصائص اختزالية ذات العواقب السلبية على فهم ما يدور فيها وحولهـا. إضـافة إلى ذلك فإن المؤسسة الإدارية ليست حكرا على العلوم القانونية، في النظرية والتطبـيق علـى السـواء. بـل من المحتمل، و المحتوم كذلك، أن تتدخل العلوم الأخرى ، كعلم الاجتماع والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و علم نفس والتاريخ، و غيرها من العلوم، للاستنجاد بـنظرياتها ومفاهيمها قصد تسليط الضوء من زوايا مختلفة ومتكاملة على أكبر مؤسسة اجتماعية فاعلة في المجتمع الجزائري.

و هــو الأمر الذي يجرنا إلى القول أنه، بهذا العمل، إضافة إلى دراسات ميدانية ونظرية أكــثر تعمقــا يمكــن أن نرســي تقليدا لاهتمام علم اجتماع بالإدارة، ليس من باب علم الاجتماع السياسي، بل من باب علم اجتماع التنظيم ينتهي إلى علم اجتماع الإدارة الجزائرية.

وقد أسلفنا أن أكبر مشكلة تعاني منها الإدارة هي تلك النظرة الاختزالية، إن لم نقل انعدام الــنظرة الســليمة على الإطلاق، من طرف الفاعلين فيها والمشرفين عليها، لدورها و مكانتها في المجتمع، و من ثم سوء فهم و تــفسير تنظيمها و ســيرها و سلوكها.

كمــا أن الإدارة ليست ما يمكن أن نعتبره اليوم موضوعا "مفضّلا" أو ذا أهمية معتبرة في العلوم الاجتماعية عامة و في علم الاجتماع على وجه الخصوص.

و إذا كــنا، بهــذا، نــريد أن نــبرز أن موضوعا كهذا لابد أن لا يبقى حكرا على العلوم القانونــية و الإداريــة، فإننا ننطلق من، و ننتهي إلى أن حياة المجتمع الجزائري برمّتها، ودون أدنــى مــبالغة، تتمحور حول الإدارة المحلية والمركزية التي تــصقل و تنظم الحياة اليومية لكل فــئات المجتمع في الجزائر، جماعات وأفرادا، و بالأخص في التاريخ المعاصر، بحيث أن التأثير و الــتأثر ليس فقط مباشرا بل إن العلاقة المتبادلة تفاعلية و دينامية للغاية و غالبا ما تكون عاطفية كذلك.

كــل هــذا، بطبــيعة الحال، يفرضه تاريخ هذه المؤسسة نفسه، و تموقعها في تاريخ المجتمع الجزائري القديم والمعاصر على السواء.

لذلك فإن كل عمل علمي و كل مقاربة للمؤسسة الإدارية وما يدور حولها غير ممكن و لا مجد إن لم يأخذ في الحسبان العلاقة مع المجتمع ومكانتها في تاريخه.

ولمــا كان مسعانا هو الخروج من النظرة الضيقة للمؤسسة الإدارية واعتماد نظرة متعددة الأبعــاد لتســليط الضــوء على جوانب و مستويات عدة، فإننا اعتمدنا ثلاث مقاربات متكاملة أو "مقاربــة ثلاثــية" تحــاول الإجابــة على الأسئلة : من أين؟ وكيف؟ ولماذا؟ والإلمام بالمؤسسة الإدارية من أجل إعطاء نظرة شاملة ومنسجمة حولها وهي:

- المقاربــة التاريخية : التي تسمح بتتبع سيرورة نشوء و تطور المؤسسة الإدارية في الجزائر منذ نشأتها، مع اعتبار العوامل الموضوعية التي ساعدت على ذلك.
- والمقاربــة الوظيفــية: التــي تسمح بتفكيك الآليات التي تحكم سير المؤسسة من الداخل مع إبراز أدوار فاعليها واستراتيجيتهم.
- المقاربــة الفلســفية، التي تجرّنا إلى الكشف عن الأسس الباطنة وعن المرجعية النظرية التي تقيّد النظرة إلى الإدارة بطريقة خاصة وباعتقادات معينة.

ومـــن خـــلال معالجتنا لكل واحدة من هذه المقاربات سوف نحاول الوصول إلى إبراز واقـــع كل مستوى من هذه المستويات. الأمر الذي سوف يؤدي بنا إلى إبراز التناقضات الداخلية القائمة في كل مستوى.

لذلك فإن المقاربات الثلاث تؤدي بنا إلى الكشف عما أسميناه " التناقضات الثلاثة الكبرى" التي تحملها الإدارة الجزائرية في أحشائها، وهي على التوالي : التناقض التاريخي والتناقض الفلسفي و التناقض الوظيفي. و توفيقنا في الوصول إلى الكشف عن هذه التناقضات هو الذي يسمح لنا بفهمٍ وتفسيرٍ سديدين للمؤسسة الإدارية ثم الخروج بمعالم إدارة في مستوى تطلعات المجتمع.

obeikandl.com